رئيس وزراء الحشد الشعبي

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

لا أحد يعترض على أي رئيس جمهورية أو رئيس وزراء حين يحاور حكومات دولة الجوار ويحاول الوصول معها إلى أفضل الطرق وأقصرها لإرساء الأمن والسلام على حدود البلدين، وجعل العلاقة بينهما سمنا وعسلا، ولكن بحدود ودون أن تصل جهوده إلى نقطة العبور إلى الشعور بالدونية والانبطاح، وصولا إلى الانقياد التام الذي لا يوصف إلا بالعمالة والخيانة، والعياذ بالله.

ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية، عادل عبدالمهدي، الذي أجلس على كرسي نوري السعيد وعبدالكريم قاسم وعبدالرحمن البزاز وسعدون حمادي وصدام حسين، طالما أكثر الحديث والاتصال والسفر تحت "شعار" إقامة علاقات متوازنة بين العراق "الديمقراطي الجديد" وبين إيران ودول الجوار الأخرى، بالتساوي وبالعدل والقسطاس، وذلك لإبعاد العراق عن سياسة المحاور، وللحيلولة دون جعله ساحة صراع بينها، جميعها، حفاظا على مصالح الشعب العراقي، أولا، وثانيا، وإلى آخر نفس.

ولكن حبل الكذب والتقية والشطارة والنفاق قصير جدا دون ريب. فمن آخر أخبار "الزعيم رغما عنه"، عادل عبدالمهدي، أنه أعلن، رسميا، أن سبب عدم عودة سكان المناطق المحررة من داعش إلى منازلهم، هو "اعتراضات سياسية حدودية، وخصوصا من الجارة إيران، منعت عودة النازحين إلى مناطقهم المحررة".

وأضاف في حديث صحافي السبت "أن إيران وأحزاب الحشد تعترض على عودة النازحين إلى مناطقهم المحررة، وأنا مُلزم بتنفيذ توجهاتها".

والمقصودة هنا عشرات المدن والقرى في محافظة ديالى وكركوك وصلاح الدين القريبة من حدود العراق مع إيران، رغم مرور أكثر من عامين على تحريرها من تنظيم داعش، وبرغم وعود الحكام العراقيين بعودة أهلها المهجرين إليها دون إبطاء.

عادل عبدالمهدي أعلن صراحة وبالقلم العريض أنه رئيس وزراء الحشد الشعبي، وأن طلبات إيران منه أوامر. أما شعبه فليس له عنده سوى التقية والكلام المعسول. فهل من معترض؟

كما أن هناك مدنا وقرى في محافظات أخرى، كالأنبار ونينوى وبابل، على حدود العراق مع السعودية والأردن وسوريا، هي الأخرى تُعتبر من المناطق المحررة من داعش ولكن ممنوع على أهلها المهجرين أن يعودوا إليها. رغم كل ما عانوه على أيدي الدواعش، وما عانوه على أيدي المحررين الحشديين، ورغم كل معاناتهم في مخيمات المهجرين التي لا تطاق.

مع التذكير بأن ذلك يجري بالتزامن مع حملات "حشدية" عراقية وحرسية ثورية إيرانية، وعلى مرأى الحكومات العراقية المتعاقبة ومسمعها، لتنفيذ مخطط تغيير ديمغرافي يهدف إلى إسكان أسر موالية بدل أهلها السنة المعروفين برفضهم الثابت والمبدئي للاحتلال الإيراني، وذلك من أجل ضمان ولاء هذه المدن والقرى الكامل لدولة الولي الفقيه، وإدخالها ضمن حزام حماية القوافل الإيرانية العابرة إلى سوريا ولبنان، وكذلك لحرمان الولايات المتحدة وحلفائها العرب الآخرين من فرصة استخدام سكان تلك المناطق لكسر الهلال الشيعي الفارسي الممتد من إيران وحتى شواطئ البحر المتوسط.

هذا في مجال المهجرين. أما في ما يخص ملفات الذين سهلوا لداعش احتلال مدنهم وقراهم وتسببوا في تهجيرهم ونهب منازلهم، فإن رئيس الوزراء لم يعثر إلى حد الآن على دليل واحد يدين أيا ممن كان السبب، عن قصد أو عن تقصير.

ويبدو أن صلاحياته المحددة له من قبل المندوب السامي الإيراني لا تسمح له بالتدخل في ما لا يعنيه، وهي لا تتعدى شؤون المجاري وشوارع المنطقة الخضراء، وإطلاق الوعود التي لا تنفذ.

وفي ما يخص المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي اخترعه وأنفق على تأسيسه وعلى إعاشة موظفيه الملايين من الدولارات، فلم يحن الوقت لتفعيل عمله والدخول في حربه على الفساد والفاسدين.

فذلك المجلس، كما سُرب من أخبار، أنشأ لجنة فرعية لتقصي الحقائق، ثم أنشأ لجنة فرعية ثانية لتحليل المعلومات، ولجنة فرعية ثالثة لإعداد الملفات.

والرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة ينتظر أن ترفع اللجنة الثالثة تقريرها إلى اللجنة الثانية، والثانية إلى الأولى، ومنها إلى مكتب السيد الرئيس. ومعلوم أن رحلة التقرير من لجنة إلى لجنة أخرى تستغرق شهورا، وقد يرحل الرئيس بسلام دون أن يتورط في فتح ملف واحد من ملفات الفاسدين الكبار الذين يعرفهم حق المعرفة، وقد تكون له حصة مع أحدهم في أسلاب إحدى غزواته الجهادية المقدسة.

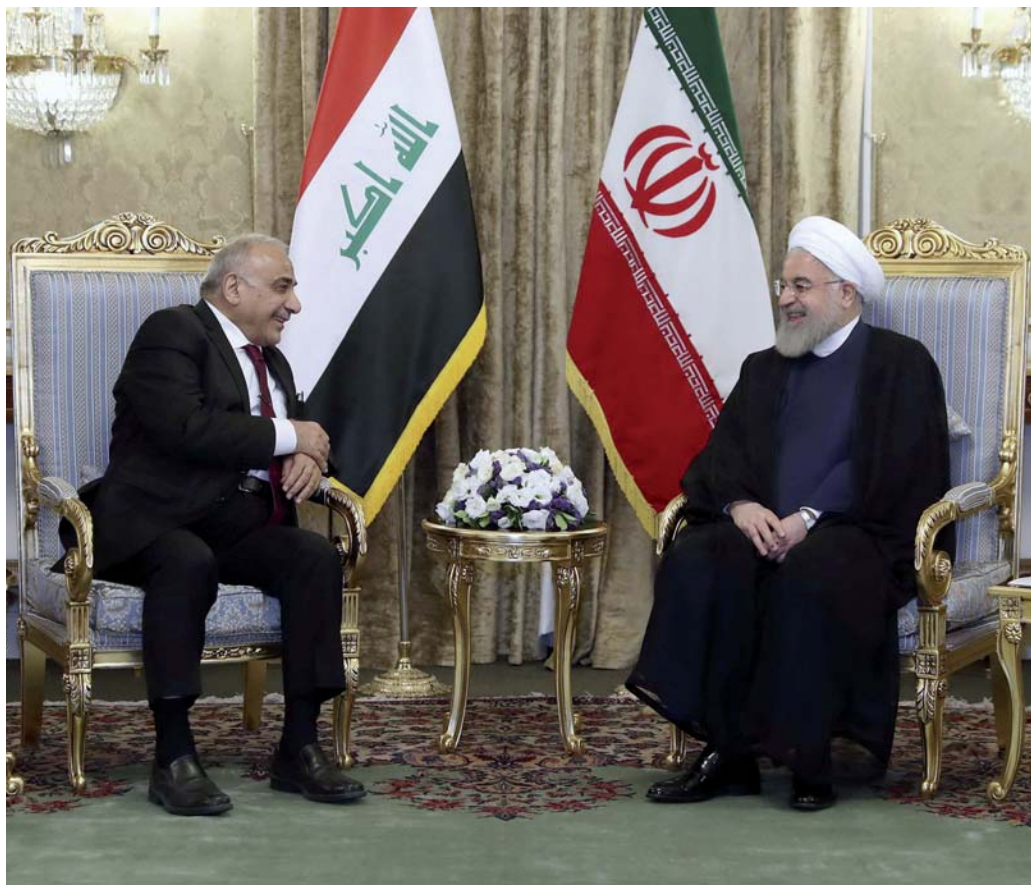

لا خلاف على أن السياسة، خصوصا في عراق اليوم، هي فن المراوغة والمماطلة واللف والدوران.

ومعروف أن الذين سبقوه في الجلوس على الكرسي المذهب كانوا، مثله، دوارين ولفافين ومماطلين، ومخلصين لدولة سيدهم الولي الفقيه، ولكنهم كانوا يستترون عوراتهم، وينفذون الأوامر بصمت ومن وراء الستار، ولا من رأى ولا من سمع.

أما عادل عبدالمهدي فقد أثبت أنه أقل منهم، جميعا، حياء من شعبه، وأقلّ خوفا من ربه، وأكثرهم احتقارا لما سيقوله عنه المؤرخون. فقد أعلن صراحة وبالقلم العريض أنه رئيس وزراء الحشد الشعبي، وأن طلبات إيران منه أوامر. أما شعبه فليس له عنده سوى التقية والكلام المعسول. فهل من معترض؟

حجي حمزة ومافيات العراق

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

يبدو أن كل شيء جديد ومثير للألم والسخرية أصبح يأتي من العراق منذ احتلاله وإلى حد اليوم بسبب عدم قدرة الحكومة على السيطرة على البلاد ليس لعدم رغبتها أو لعجز في أجهزتها الفنية، ولكن لنفوذ الأحزاب وهيمنة مواليها وأتباعها على مختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونشاطاتها الخدمية تحت واجهات وعناوين منظمات وشركات كثيرة مدعومة بقوة السلاح.

مثلا أصبح من يدعي انتماءه إلى "الحشد الشعبي" لا يقف بوجهه المواطن البسيط صاحب العمل إلا إذا دفع "الخاوة" أي ضريبة غير قانونية، أو تنازل عن مشروعه التجاري حفاظا على حياته. وضجت وسائل التواصل الاجتماعي في العراق قبل أيام بحادثة إلقاء القبض على المدعو حجي حمزة الشمري في بغداد، وهو شاب شيعي وجد أمامه طريق الإثراء سهلا ومغريات المال والنفوذ ممهدة ومدعومة من كبار السياسيين. في النهار يمارس جميع طقوس المذهب وعبر إعلانات دعائية مبالغ فيها، وفي الليل يصبح ذلك الخبير في فنون المقامرة وتجارة المخدرات والنساء ونهب المال. عُرف في الأوساط العامة على أنه رجل أعمال في القطاع السياحي، ويجري على الدوام لقاءات مع سياسيين ورجال دين وشخصيات عامة، ويدعي انتماءه إلى الحشد الشعبي، كما يفعل كثر غيره في سلب حقوق الناس، وقد نشرت له لقاءات وفيديوهات تسلمه هدية سيف علي "ذو الفقار" من أحد الزعامات الشيعية وتصريحاته المتلفزة بأنه تسلم شهادة تقديرية من المرجعية الشيعية، ثم انكشف بعد إلقاء القبض عليه من قبل الأجهزة الأمنية وجهاز الحشد الشعبي أنه من أكبر زعماء المافيات المسيطرة على جميع أماكن لعب القمار والدعارة وبيع النساء وتجارة المخدرات المحلية والدولية وعمليات غسل الأموال.

لا شك أن الخبر مفرح للناس رغم جزئيته، فالفاطس حجمه كبير من شبكات الفساد التي نهبت أموال العراق ولم تمس إلى حد الآن، حيث اعترف رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي بأن الفساد تجاوزت قيمته 300 مليار دولار، وصدرت تعليقات كثيرة على وسائل التواصل الاجتماعي أطرفها ما ورد على لسان رجل القانون طارق حرب حيث قال "هل بدأت حرب المافيات والتصفيات بين المتصدرين والمتنافسين على احتكار هذه التجارة؟ ولمن ستكون من هؤلاء خلافة حجي حمزة في قيادة هذه التجارة التي أرباحها وما يتحقق منها يوازي أو يفوق ما تأمل الحكومة الاتحادية حصوله من تصدير نفط كردستان بالرقم الوارد في موازنة 2019؟".

وتدور تسريبات تقول بأن هناك محاولات لإطلاق سراحه. ويبدو أن قرار المداهمة والفضح لحجي حمزة قد رتب بين عادل عبدالمهدي وقيادة الحشد الشعبي لأهداف واضحة أهمها تبرئة تلك القيادة مما يحصل من تعد على أمن الناس ومصالحهم، وتطاول بعض مدعي الانتساب للحشد الشعبي على حرمات العراقيين وكراماتهم ليس في بغداد فحسب وإنما في المحافظات العراقية الأخرى، وكجزء من خطة احتواء مناخ التصعيد الأميركي الحالي للكشف عن الفاسدين، وتورط الأحزاب في ذلك واحتمالات أن تبدأ عمليات التسقيط بين أطرافها من جهة، ورئاستي الحكومة والبرلمان من جهة ثانية.

تساءل جمال الكربولي رئيس كتلة الحل البرلمانية "ظاهرة حجي حمزة نهشت الجسد العراقي قمارا ومخدرات وتجارة أعضاء بشرية، ما بين السكوت عنها وحمايتها وبين التسابق على البراءة منها.. فماذا عن بقية الحجاج الحمزات". كما اتهم القيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي الحكومة بالتستر على تجار المخدرات والاتجار بالبشر بسبب دفع الرشاوى من قبل تلك العصابات.

لقد أصبح العراق وبشهادة كثر من المعنيين مركزا لتسويق المخدرات وليس مستهلكا لها مثلما تذكر التقارير عن امتداد هذا السرطان إلى مدارس البنات في بغداد وخارجها، وقد داهمت هذه الجرائم الغريبة والخبيثة حرمات المجتمع العراقي من قبل عصابات تدعي الانتساب للمذهب الشيعي والاقتداء بسيرة الإمام علي وهو بريء منها. فحينما سئل ملك المخدرات الكولومبي بابلو إسكوبار عن الأساس الذي تعتمد عليه تجارة المخدرات أجاب "الأمر بسيط ترشي شخصا هنا وترشي آخر هناك وتدفع لصاحب مصرف ودود ليساعدك في جلب المال".

وإذا افترضنا أن عملية القبض على حجي حمزة ليست طارئة وإنما بداية جدية لحملة حقيقية، فلا بد من ملاحقة علاقاته الحميمة مع كبار السياسيين التي كشفت عنها صوره، وارتباط ذلك بعملية تهديم المجتمع العراقي وسرقة أمواله.

إن هذه الحادثة تضع محركي الرأي العام العراقي أمام مسؤولياتهم في فتح الملفات الخطيرة بالبلد بعد توفير الضمانات الأمنية لهم وكشف العلاقة الفعلية بين تلك المافيات والفاسدين السياسيين، لأن هذا الربط له أهمية كبيرة في كسر معنوياتهم بعد أن لم تعد تؤثر فيهم السمعة السيئة، ومهمة الكشف هذه ليست يسيرة لأن مافيات الفساد داخل العراق ترتبط بسياسيين نافذين يغطون عليها وامتدادات إقليمية توفر لها الحماية، ولا بد ألا تكون حادثة حجي حمزة عرضية وذات أغراض سياسية خاصة، وإنما مقدمة حقيقية من قبل الحكومة المركزية للدخول في معركة الإصلاح الجدية في العراق، لكي لا تتكرر ظاهرة حجي حمزة فكم مثله طلقاء في هذا البلد المبتلى.

فاشل وتبحث عن وظيفة.. إليك الحل

علي قاسم
كاتب سوري

نحن في زمن أصبح فيه العثور على وظيفة معقدا وصعبا للغاية.. لن تكفي معه سيرة ذاتية، مدججة بشهادات علمية، وسنون خبرة طويلة، وتزكيات من جهات أكاديمية.. بل يحتاج الأمر إلى الكثير من الحظ، والأهم إلى علاقات أسرية واجتماعية.

لم يعد التمرغ بـ"تراب الميري"، كما يقول أهل مصر الطيبون، سهلا، فوظائف الدولة، حتى في أوروبا، أصبحت حكرا على أبناء العائلات وأولاد "الذوات"، الذين ارتادوا مدارس ومعاهد خاصة، مشهودا لها، ليس فقط بالمستوى العلمي، بل بنفقات خرافية لا تستطيعها سوى نخبة النخب.

الصورة قاتمة وأرقام البطالة مفزعة، ولكن هناك بصيص أمل. توجد وظائف لا يحتاج المتقدم لشغلها إلى توفر الشروط السابقة. شهادة متواضعة، يمكن أن تكون شهادة لا إله إلا الله، والقدرة على فك الأحرف، وتمييز الأرقام، تكفي. أيضا لا حاجة إلى سنين خبرة طويلة، أو عائلة كبيرة تقدم لك الدعم.

ولا تظن أن وظيفة مثل هذه أجرها متواضع، بل على العكس، يدفع لمن يشغلها بكرم وسخاء، إضافة إلى مزايا أخرى، أهمها السلطة والجاه.

إن لم تكن موهوبا، متعلما، وتعوزك الخبرة تقدم على مقعد أو في البلديات، أو سنون الطويلة، للحصول في البرلمان، مجالس أو في القصر الجمهوري.. رئيسا للدولة. كل ما تحتاجه هو ثقة بالنفس، لا يسندها سوى الغرور والوقاحة.

أليس غريبا حقا، أن المتقدم لشغل وظائف حكومية صغيرة عليه أن يجتاز اختبار كفاءة، ويدعم مطلبه بقائمة من الشهادات والخبرات، بينما المتقدم لشغل أهم وأعلى منصب في الدولة لا يحتاج إلى أي من هذا.

إن لم تكن موهوبا أو متعلما، وتعوزك سنون الخبرة الطويلة، تقدم للحصول على مقعد في البرلمان، أو في مجالس البلديات، أو في القصر الجمهوري.. رئيسا للدولة. كل ما تحتاجه هو ثقة بالنفس، لا يسندها سوى الغرور والوقاحة

مع تنامي ظاهرة الشعبوية، يكفي أن تكون مدعيا ثرثارا، وأن ترفع شعار مثل "نعري ونوري"، وتعد "بش تتلها ببرشة عباد لتصبح البلد أعظم من إيطاليا بلد الفن والحريات، ومعادش حتى حد بش يخمم يغادر لبلاد".

ولا مانع أيضا من ذكر تخفيض الأسعار، وزيادة الأجور، حتى يصل بك الأمر لتعد بتحويل ماء البحر إلى سمن وعسل وخمر.. لم لا؟

هناك وصفة أخرى يمتدحها البعض، أن ترفع يديك إلى السماء داعيا: اللهم في هذا اليوم العظيم، طهر نيتي ونية قادة وأعضاء وأنصار حزبي، حتى نخوض الانتخابات القادمة لوجهك الكريم، لا لمطامع شخصية..

ويقول العارفون إن الناس سيصدقونك وينتسبون إلى حزبك أفواجا، أفواجا.

ستقول لنفسك ماذا بعد الفوز، وماذا إن فشلت.. لا حاجة بك لأن تخشى عواقب الفشل، ستحيط بك حاشية قادرة على تحويل الليل إلى نهار، والأبيض إلى أسود، همها الوحيد أن تمجد عبقريتك. ولا تنس آخر الأسلحة الفعالة، مشجب "المؤامرة الخارجية"، تعلق عليه أي فشل إن اقتضت الضرورة، وهي حتما ستقتضي.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk